

ترجمة وإعداد: خالد عايد

وثائق تأليف الحكومة
الإسرائيلية الجديدة، 2003/2/27
ون نتائج انتخابات الكنيست السادس عشر

كنا نشرنا في العدد السابق من "مجلة الدراسات الفلسطينية" (العدد 53، ص 62) نتائج انتخابات الكنيست السادس عشر وتعليقات صحافية عليها. ونواصل، في هذا العدد، تغطية موضوع الانتخابات، إن لجهة تأليف الحكومة الجديدة، أو لجهة الانتخابات ذاتها - كما درجنا في العادة.

في الشق المتعلق بتأليف الحكومة، برئاسة أريئيل شارون للمرة الثانية على التوالي، ننشر أدناه أبرز المقتطفات من أهم وثائق التأليف: الخطوط الأساسية للحكومة (أي برنامج عملها)، وكلمة شارون أمام الكنيست في جلسة الاقتراع على الثقة بالحكومة، بالإضافة إلى توزيع الحقائق الوزارية. ومن الجدير بالإشارة هنا أن برنامج العمل الذي تبنته حكومة ائتلاف "اليمين" الجديدة جاء بمثابة نص منقح - ليس إلا - للبرنامج الذي كانت حكومة "الوحدة الوطنية" السابقة قد تبنته، وأن كلمة شارون أمام مؤتمر هيرتسليا الثالث (2002/12/4) قد تم اعتمادها مدمكاً أساسياً في سياسة الحكومة الحالية إزاء "التسوية" مع الفلسطينيين، من دون الإتيان إلى ذكر "خريطة الطريق".

أمّا في الشق الثاني، المتعلق بالانتخابات، فقد أوردنا مقتطفات مما تيسر من برامج الكتل التي أصبحت تكوّن الكنيست الجديد. فبعض الكتل (من أبرزها: الليكود، وشاس، وكتل عربية) لم يتقدم هذه المرة ببرامج انتخابية جديدة، لأسباب شتى. فكانت الحصيلة ما ننشره أدناه من برامج القوائم الانتخابية التالية: حزب العمل (مع ميماد)، شينوي، الاتحاد القومي (إسرائيل بيتنا - موليدت - تكوماه)، الحزب الديني القومي (المفدال)، ميرتس، يسرائيل بعلياه. وعلاوة على ذلك، أدرجنا قائمة بأسماء أعضاء الكنيست الجديد، موزعين بحسب الكتل - مع الإشارة إلى قرار "يسرائيل بعلياه" اللاحق بالاندماج في كتلة الليكود. ■

أولاً: وثائق تأليف الحكومة

الخطوط الأساسية للحكومة* [مقتطفات]

[.....]

2 – الأمن والسلام والاستيطان

قررت الكتل المشاركة في هذا الائتلاف أن تعمل معاً في حكومة واحدة تجاه التحديات الأمنية والسياسية الصعبة التي تواجه الدولة، على الرغم من أن كلاً منها تواصل التمسك بمواقفها الأساسية من الموضوعات السياسية، ومن مفهوم الاستيطان، بما في ذلك طابع التسويات الدائمة وشروطها. وعليه، فإنها على الرغم من الاختلافات في الرأي القائمة بينها قررت أن تعمل ضمن حكومة مشتركة تتوحد حول إجماع قومي واسع، على أساس المبادئ أدناه:

2 – 1: إن المهمة الأسمى للحكومة هي تعزيز أمن إسرائيل والسعي للاستقرار في المنطقة. ستعمل الحكومة على تحصين الأمن القومي وتحقيق الأمن الشخصي لمواطنيها عبر كفاح لا يلين ضد العنف والإرهاب. وستطلب الحكومة الإسرائيلية من الفلسطينيين أن يتخلوا عن أسلوب العنف والإرهاب، ومن السلطة الفلسطينية أن تفي بالتزاماتها المتضمنة في الاتفاقات، وأن تكافح بكامل قوتها أعمال العنف والإرهاب الموجهة ضد إسرائيل ومواطنيها وسكانها وجنودها.

2 – 2: ستعمل الحكومة الإسرائيلية على دفع السلام مع جميع دول المنطقة وشعوبها قديماً، إلى جانب الحفاظ على مصالح إسرائيل الأمنية والتاريخية والقومية. ويرتبط تحقيق السلام بتنازلات مؤلمة من قبل الأطراف كافة. وستسعى الحكومة للاستقرار في المنطقة وازدهار شعوبها جميعاً.

تؤمن الحكومة بأن المفاوضات المباشرة ومن دون وسيط هي الطريق الصحيح لتأسيس علاقات ثقة بين الأطراف، ولدفع السلام قديماً.

2 – 3: ستحترم الحكومة الإسرائيلية الاتفاقات السياسية السابقة التي أقرت في الكنيست، على شرط أن يلتزمها الطرف الثاني.

2 – 4: ستتطلع إلى اتفاقات سلام على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338 مع سورية والفلسطينيين.

2 – 5: تطلب الحكومة الإسرائيلية من الحكومة اللبنانية أن تفي بنصيبتها في

(* النص مترجم عن العبرية من موقع صحيفة "هآرتس" (2003/2/28) في الإنترنت: www.haaretz.co.il

تنفيذ القرار 425 الصادر عن مجلس الأمن، وأن تعقد اتفاق سلام مع إسرائيل. وستطلب الحكومة من لبنان وسورية إحباط النشاط الإرهابي الذي يهدد أمن سكان الشمال وجنود الجيش الإسرائيلي.

2 - 6: إن عمل الحكومة في الساحة السياسية سيوجّه وفق المبادئ التي عرضها رئيس الحكومة على الجمهور قبل الانتخابات (ومنها المبادئ الواردة في كلمة رئيس الحكومة في "مؤتمر هيرتسليا" بتاريخ 2002/12/4*). وقبل مفاوضات فعلية بشأن تسوية سياسية، وفي حال اشتغالها على إقامة دولة فلسطينية، يُعرض الموضوع على الحكومة للتداول والحسم.

2 - 7: في إطار مكافحة الإرهاب، ستعمل الحكومة لإقامة عازل أمني في منطقة التماس بوسائل، منها التعجيل في إقامة جدران أمنية وعوائق أخرى. إن جدار الفصل، شأنه شأن العوائق الأخرى، هو وسيلة أمنية وليس لإقامته مغزى سياسي.

2 - 8: ستعمل الحكومة لدفع السلام مع الشعب الفلسطيني قُدماً بواسطة تسويات مرحلية أيضاً تتضمن حلولاً وسطى. وفي سياق التسويات المرحلية، يتم فحص إمكان قيام إسرائيل بإعادة انتشار جديدة في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة، شريطة ألا يتضمن ذلك الإضرار بمصالح إسرائيل.

[.....]

2 - 10: ترى الحكومة في الاستيطان، على مختلف أشكاله، مشروعاً ذا قيمة اجتماعية وقومية، وستعمل لتحسين قدرة الاستيطان على مواجهة الصعوبات والتحديات الماثلة أمامه.

2 - 11: في فترة ولاية الحكومة لن تقام مستوطنات جديدة. وستستجيب الحكومة لمتطلبات التطور في المستوطنات وستعنى بها [بالمطالبات].

2 - 12: ستعمل الحكومة بتصميم لضمان أمن السكان اليهود في يهودا والسامرة وقطاع غزة.

2 - 13: ستترسخ الحكومة وتعزز قوة الجيش الإسرائيلي وسائر أجهزة الأمن الإسرائيلية، كما ستعزز قدرة إسرائيل الردعية، وذلك كله بغرض الحيلولة دون نشوب حرب، وبغرض الدفاع عن الدولة ومواطنيها وسكانها. وستصون الحكومة حقها في تحريك الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية وفقاً للضرورة، وفي أي مكان، من أجل ضمان سلامة مواطني الدولة وسكانها والشعب اليهودي.

2 - 14: ستطلب الحكومة وقف التحريض والعداء إزاء إسرائيل في مناطق السلطة

(*) انظر الكلمة في: "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 53 (شتاء 2003)، ص 175 - 176. (المحرر)

الفلسطينية، وفي الدول العربية.

2 - 15: ستعمل الحكومة لترسيخ العلاقات السلمية وحسن الجوار والتطبيع مع مصر والأردن.

2 - 16: ستحرص الحكومة على تعميق علاقات التقارب والصدقة الخاصة السائدة بينها وبين الولايات المتحدة، وعلى مواصلة التعاون الاستراتيجي معها وتطويره.

[.....]

4 - سلم الأولويات القومي

4 - 1: ستحدد الحكومة سلم الأولويات على صعيد تخصيص الموارد المتاحة لها. وستمنح الأولوية، قبل كل شيء، للتعليم. كما ستمنح الأولوية لكل من الصحة، ومكافحة البطالة والفقر، وإيجاد فرص عمل، واستيعاب الهجرة، وتطوير البنى التحتية الحيوية للنمو الاقتصادي ونوعية حياة المواطن، وتعزيز الاستيطان في القدس والنقب والجليل، ومكافحة حوادث الطرق، وتشجيع الأبحاث، وتطوير تكنولوجيا متقدمة.

[.....]

5 - الاقتصاد والمجتمع*

[.....]

10 - الدين والدولة

10 - 1: ستعمل الحكومة على توليف القلوب بين المتدينين والعلمانيين [...].

10 - 2: ستضمن الحكومة الحاجات الدينية لكل أبناء الطوائف والأديان في إسرائيل [...].

[.....]

10 - 4: ستعمل الحكومة وفقاً لوثيقة المبادئ التي وقّعها ممثلو كتلتي شينوي والمفدال، والمقبولة من كتل أخرى في الكنيست [...].

[.....]

12 - مكانة عرب إسرائيل

(*) لا جديد ذا مغزى في هذا البند قياساً بالبند المقابل في الخطوط الأساسية للحكومة السابقة. وينطبق الأمر نفسه على بند "سلم الأولويات القومي" وعلى بنود أخرى، الأمر الذي يطرح - بين ما يطرح - علامة استفهام بشأن مركزية الاعتبار الاقتصادي في تأليف حكومة جديدة. انظر: "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 47 (صيف 2001)، ص 84 - 89. (المحرر)

12 - 1: ستحرص الحكومة على [وجود] مساواة كاملة في الحقوق لكل مواطني إسرائيل العرب والدروز والبدو والشركس، وكل مواطن آخر [...].

[.....]

12 - 6: ستدرس الحكومة المشكلات التي تقلق عرب إسرائيل، وستعمل على تقديم حلول لهذه المشكلات.

■ [.....]

كلمة رئيس الحكومة، أريئيل شارون،
أمام الكنيست لنيل الثقة بحكومته
القدس، 2003/2/27* [مقتطفات]

[.....]

قبل كل شيء، أود أن أعبر مجدداً، ومن أعماق قلبي، عن شكري وتقديري للجمهور العريض من مواطني إسرائيل الذين محضوا ثقتهم لي ولحركة الليكود. لقد كان تعبيراً عن الثقة غير مألوف وإيجابياً للغاية، وبالذات على خلفية صعوبات هذه الفترة وضائقاتها وتحدياتها.

[.....]

كنت أفكر دائماً، وأنا مقتنع اليوم أيضاً وأساساً، في أن الوضع الأمني والاقتصادي، والتحديات القائمة في الساحة السياسية، والحاجة إلى جسر الفجوات بين أقسام متعددة من الجمهور - كل هذا يوجب الوحدة [.....]. ويؤسفني أن حزب العمل قرر الامتناع حتى من إجراء مفاوضات حقيقية بشأن الانضمام إلى الحكومة [.....]. وخلال المحادثات لتأليف الحكومة، بذلت جهود كبيرة لإيجاد قاسم مشترك ولجسر الفجوات المتعلقة بموضوعي الدين والدولة، وبالموضوع السياسي، وبالموضوعات المتصلة بطابع النظام في إسرائيل، وبموضوعات شتى أخرى.

[.....]

إن المهمة الأولى للحكومة الجديدة برئاستي ستكون مواجهة الوضع الاقتصادي عن طريق محاولة الحفاظ على الاستقرار في الاقتصاد وإعادةه إلى سكة النمو والازدهار.

إن الوضع الاقتصادي، الذي تأثر في السنوات الأخيرة، سواء بالوضع الاقتصادي العالمي أو بمعركة الإرهاب ضدنا، يستلزم اتخاذ قرارات صعبة ومؤلمة لنا جميعاً. وسنضطر كلنا إلى المساهمة في هذا الجهد. سيكون كل واحد مطالباً بالتنازل والتوصل إلى حل وسط.

[.....]

إن فشل معركة الإرهاب التي شنت على إسرائيل قد يفتح البوابة لعملية سياسية مسؤولة، تقوم على أساس الاتفاق على حل الصراع بطرق سلمية، وعلى أساس التصميم على عدم التنازل عن أمن إسرائيل وأمن مواطنيها، وعلى التبادلية في الوفاء بالالتزامات السياسية. وكنت في كلمتي أمام مؤتمر هيرتسليا في كانون الأول/ديسمبر الماضي قد عرضت بالتفصيل صيغة لعملية سياسية مسؤولة كهذه.

(* النص مترجم عن العبرية من موقع ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية في الإنترنت: www.pmo.gov.il)

وكنا في محادثاتي مع رئيس الولايات المتحدة الأميركية، جورج بوش، وكبار مسؤولي إدارته قد توصلنا إلى تفاهم بشأن الشروط المطلوبة لبدء عملية سياسية، وكذلك بشأن الحاجة إلى صيغة مرحلية لحل الصراع الطويل والمعقد بيننا وبين الفلسطينيين.

قبل العودة إلى المسار السياسي، هناك ضرورة لوقف الإرهاب والتحريض، ولتنفيذ إصلاحات جذرية في السلطة الفلسطينية وتبديل قيادتها الحالية.

[....] إن موضوع إقامة دولة فلسطينية بشروط مقيّدة في إطار عملية سياسية، هو محط خلاف بين أطراف في الائتلاف [الحكومي]. لقد أوضحت موقفي من هذا الموضوع مرات كثيرة في الماضي. وأعلنت أيضاً، وجرى تضمين هذا الأمر أيضاً في الخطوط الأساسية [للحكومة] وفي الاتفاقات الائتلافية، أنه قبل مفاوضات فعلية بشأن اتفاق سياسي، في حال اشتمل على إقامة دولة فلسطينية، يتم عرض الموضوع على الحكومة للتداول والحسم.

[.....]

يجب أن تضمن كل تسوية سياسية يتم التوصل إليها في المستقبل مصالح إسرائيل التاريخية والأمنية والاستراتيجية، وعلى رأسها تخلّ فلسطيني عن المطالب الواهي المسمى "حق العودة" لإدخال أعداد كثيرة من الفلسطينيين إلى إسرائيل، وقيام مناطق أمن وعزل وحماية لتكامل ووحدة عاصمة إسرائيل، القدس.

وستعمل الحكومة برئاسة برئاستي لإحداث اختراق في موضوعات أخرى مهمة في حياة الدولة.

سيكون الهدف المركزي والأكثر أهمية للحكومة الجديدة هجرة كبرى إلى إسرائيل.

[.....]

وسنعمل لتعزيز المشروع الاستيطاني الطلائعي في أجزاء البلد كافة. وسنضع نصب أعيننا القدس عاصمة إسرائيل الموحدة وغير القابلة للتقسيم. سنعمل لتوسيع المدينة، وتطويرها، وتأكيد مركزيتها في حياة كل يهودي في البلد والشتات.

[.....]

وسنعمل لإنجاز دستور لإسرائيل بالتوافق، بواسطة سن القوانين الأساسية الناقصة [....].

[.....]

وسنعمل لتوزيع عادل وأكثر مساواة لعبء الخدمة العسكرية، وعبء دفع الضرائب

في الدولة. ■

أعضاء الحكومة*

- أريئيل شارون: رئيس الحكومة، ووزير الاتصالات، ووزير الشؤون الدينية.
- سيلفان شالوم: وزير الخارجية.
- شؤول موفان: وزير الدفاع.
- بنيامين نتنياهو: وزير الخارجية.
- يوسف (طومي) لبيد: وزير العدل.
- ليمور ليفنات: وزيرة التعليم والثقافة والرياضة.
- زفولون أورليف: وزير العمل والرفاه.
- أفراهام بوران: وزير الداخلية.
- أفيغدور ليبرمان: وزير المواصلات.
- إيفي إيتان: وزير البناء والإسكان.
- داني نافيه: وزير الصحة.
- إيهود أولمرت: وزير الصناعة والتجارة، والقائم بأعمال رئيس الحكومة.
- تساحي هَنغبي: وزير الأمن الداخلي.
- يسرائيل كاتس: وزير الزراعة والتنمية الريفية.
- يوسف يتسحاق باريتسكي: وزير البنى التحتية القومية.
- إيعيزر زندبيرغ: وزير العلوم والتكنولوجيا.
- يهوديت نؤوت: وزيرة البيئة.
- بنيامين إلون: وزير السياحة.
- تسيبي ليفني: وزيرة استيعاب المهاجرين.
- ناتان شرانسكي: وزير شؤون القدس والمجتمع والشتات.
- مئير شيطريت: وزير من دون حقيبة.
- عوزي لنداو: وزير من دون حقيبة.
- جدعون عزرا: وزير من دون حقيبة.

(* النص مترجم عن العبرية من موقع ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية في الإنترنت: www.pmo.gov.il

ثانياً: انتخابات الكنيست

البرامج الانتخابية برنامج حزب العمل* [مقتطفات]

أمن إسرائيل

إن الآمال فيما يتعلق بإنهاء الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين تصدعت بشدة في مواجهة موجات العداء والتحريض والعنف الفالت من عقاله والإرهاب برعاية السلطة الفلسطينية ومجموعات مسلحة أخرى، منذ نشوب "انتفاضة الأقصى". وستمثل مكافحة الإرهاب والتخريب عنصراً رئيسياً في السياسة الأمنية لإسرائيل، يقوم على أساس قدرة الردع العالية لدى الجيش الإسرائيلي، وعلى قوته.

ستعتبر الحكومة الإسرائيلية نفسها حرة في اختيار المكان والأسلوب والوسائل والتوقيت لمكافحة الإرهاب. ومكافحة الإرهاب هذه تستوجب الصمود والحكمة والتصميم والصبر وحشداً إقليمياً ودولياً. ويؤمن حزب العمل بأنه، إلى جانب مكافحة الإرهاب بلا هوادة، يجب تجديد المفاوضات السياسية.

المجال السياسي

- (1) المفاوضات السياسية ستجرى من خلال كفاح حازم ضد العنف والإرهاب، ومحاربة دوافع الإرهاب، من أجل ضمان أمن دولة إسرائيل ومواطنيها.
- (2) سيسعى حزب العمل لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين بهدف التوصل إلى حل يؤدي إلى إنهاء الصراع.
- (3) أسس الاتفاق الدائم هي كما يلي:
 - (أ) دولتان لشعبين يعيشان بسلام جنباً إلى جنب؛
 - (ب) الحدود بين الدولتين ستقرر في المفاوضات بين الطرفين؛
 - (ج) الكتل الاستيطانية الكبرى ستضم إلى دولة إسرائيل. والمستوطنات في يهودا والسامرة، التي لا تقع ضمن الكتل الاستيطانية المضمومة، سيتم إخلاؤها.
- (4) (أ) القدس، بأحيائها السكنية اليهودية كافة، هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل؛
- (ب) في البلدة القديمة وفي "الحوض المقدس" سيُطبق نظام خاص يعبر عن

(* النص مترجم عن العبرية من موقع الحزب في الإنترنت: www.avoda.org.il

خصوصية المكان بالنسبة إلى الأديان الثلاثة:

(ج) الأماكن المقدسة لليهودية ستبقى تحت سلطة إسرائيلية.

(5) مشكلة اللاجئين ستجد حلاً لها من خلال تسوية منطقية، بمشاركة دول

المنطقة والأسرة الدولية، لكن من دون منح [الفلسطينيين] حق العودة.

(6) الانفصال عن الفلسطينيين:

(أ) في حال عدم التوصل إلى اتفاق سياسي، ستعمل الحكومة الإسرائيلية على

الانفصال عن الفلسطينيين عن طريق تعيين حدود أمنية.

(ب) سيقدم حزب العمل، بمبادرة منه، ووفقاً لاعتبارات أمنية، بديلاً يتمثل في

خطة انفصال أحادي عن الفلسطينيين.

(ج) ستؤدي هذه الخطة إلى إنهاء السيطرة على شعب آخر.

(د) سيتم إخلاء مستوطنات منعزلة في منطقة يهودا والسامرة (ولا سيما في

غزة).

(7) إن المفاوضات بين إسرائيل وسورية ستقرر وفقاً للمبدأ: عمق الانسحاب كعمق

السلام وفعالية الترتيبات الأمنية.

(8) سيتم تعزيز السلام مع مصر والأردن بتقوية العلاقات الثقافية والتجارية

والسياحية.

[.....]

الدين والدولة

[.....]

سيعمل حزب العمل لتحقيق المبادئ التالية:

1 - فصل الدين عن السياسة.

[.....]

3 - خدمة إلزامية للجميع (من يُعفى من الخدمة العسكرية يخدم في خدمة

مدنية).

[.....]

5 - ضمان التعددية الدينية بواسطة دستور يقوم على أساس المبادئ الأساسية

الواردة في إعلان الاستقلال [.....].

6 - تقديم الحاجات الدينية للجمهور اليهودي بكل تلاوينه وتياراته، وللجمهور

غير اليهودي بكل طوائفه.

7 - إلغاء وزارة الأديان، وضمان سلة خدمات دينية.

8 - توحيد مؤسسة الحاخامية الرئيسية وحاخاميات المدن تحت قيادة حاخام رئيسي واحد. وسيعمل في مجلس الحاخامية الرئيسية حاخامون من طوائف إسرائيل جميعها.

[.....]

الاقتصاد الاجتماعي

[.....]

تلتزم حكومة "العمل" العمل بكافة السبل لتحقيق تسوية سياسية وانفصال عن الفلسطينيين وإخلاء مستوطنات، وللتوصل إلى جدول أعمال قومي جديد، ولإدارة "اقتصاد اجتماعي" يقود إلى انعطافة وتغيير في سلم الأولويات القومي ويضع خلال الأعوام الخمسة المقبلة المجتمع والاقتصاد في إسرائيل على درب جديد، بواسطة الخطوات التالية:

1 - زيادة الاستثمارات في البنى التحتية وفي قطاع الأعمال كمحرك لتسريع النمو وتقليص البطالة [.....]. وسيمنح اهتمام خاص لمستوطنات خط المواجهة والنقب والجليل وبلدات التطوير والضواحي الفقيرة.

2 - [.....] زيادة نسبة المشاركة في سوق العمل (إلى المستوى السائد في العالم) - من 54% إلى 60%، وتقليص المدفوعات التي تشجع على عدم العمل.

3 - إيجاد أدوات حكومية لمنح مساعدات على شكل قروض بضمان الدولة، لإعادة تأهيل مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومبادرات المهاجرين [.....].

4 - إنشاء صناديق لدعم المشاريع العلمية [.....].

5 - توجيه موارد جديدة نحو الأسواق المالية والعقارية من صناديق التقاعد [.....] زيادة تدخل الهيئات المالية في تنمية الاقتصاد.

6 - تقليص متدرج لمنح دعم حكومي لمن لا يعملون [.....].

[.....]

8 - الأمن الاجتماعي [.....]

■ [.....]

النقاط الأساسية في

برنامج حزب شينوي*

[مقتطفات]

(* النص مترجم عن العبرية من موقع الحزب في الإنترنت: www.shinui.org.il/shinui2/maza.html

شينوي حزب ديمقراطي، ليبرالي، صهيوني، علماني، ويسعى للسلام.

دولة علمانية

يناضل شينوي ضد الإكراه الديني، ومن أجل دولة علمانية تتسع لجميع أنواع الآراء والمعتقدات.

يجب وضع حد للاستغلال الابتزازي لخزينة الدولة من أجل أغراض دينية. إن المؤسسة الحريدية تهدد أنظمة الحياة القويمة لمجتمع حر، وحرّيات الإنسان في دولة ديمقراطية.

إن محاولة تحويل إسرائيل إلى دولة تقوم على الشريعة اليهودية تهدد مستقبلنا. نحن نسعى لفصل الدين عن الدولة من خلال الحفاظ على طابع الدولة الصهيوني.

عملية السلام

يؤيد شينوي عملية السلام. وليس عرفات شريكاً في السلام، لكن يجب إجراء مفاوضات مع أوساط فلسطينية معتدلة.

إن وقف الإرهاب شرط لازم لكل تقدم في المفاوضات السياسية. يجب إخلاء المواقع الاستيطانية غير القانونية فوراً. وفي إطار التسوية السلمية، سيكون على إسرائيل إخلاء المستوطنات أيضاً. وهناك مستوطنات كبيرة ستكون موضوعاً للمفاوضات. ونحن نؤيد إقامة جدار الفصل، الذي سيمثل حماية جزئية من تسلل مخربين. وسيكون علينا أن نجد للقدس، في نهاية عملية السلام، طريقة عيش تمكّن الجانبين من العيش معاً في سلام، في ظل احترام الأماكن المقدسة للديانات الثلاثة. لا تقوم دولة فلسطينية إلا بعد أن يتنازل الفلسطينيون عن حق العودة.

اقتصاد حر

نحن نمثل الشريحة الوسطى، التي تشكل العمود الفقري للمجتمع الإسرائيلي. ونحن نعتقد أن الشريحة الوسطى تدفع ضرائب أكثر مما يجب وتتلقى مقابلاً أقل مما يجب. إن تخفيض الضرائب سيحرر أموالاً للاستثمار، الذي سيحرك مجدداً عجلة الاقتصاد وسيوفر العمل للعاطلين عن العمل.

[.....]

نحن نمثل دافعي الضرائب الذين يخدمون في الاحتياط أيضاً، ويؤمنون بالقانون والنظام، ويحتقرون الفساد، ويعانون جرّاء البيروقراطية، ويؤمنون - من دون تنميق - بالصهيونية. ونحن نعتقد أن من الضروري تسريع وتيرة الخصخصة وإخراج الدولة من تدخلها الكبير في مجال الأعمال. وفي رأينا أن على إسرائيل أن تندمج في

الاقتصاد الغربي، في إطار العولمة.

[.....]

إن من واجب الاتحادات المهنية السهر على رفاه العاملين، لكن الهستدروت تحولت إلى منظمة سياسية تخدم مصالح حزبية وتعمل ضد مصلحة الاقتصاد. وواجب الدولة في الحياة الاقتصادية هو الاستثمار في البنى التحتية.

الخدمة في الجيش الإسرائيلي

يرى شينوي في قانون تال، الذي يمنح الشرعية للتملص من الخدمة العسكرية، مأساة قومية. وقانون تال جائزة على التملص. وهو يشكل ضربة خطيرة لمبدأ المساواة ويهدد أمننا.

ينبغي لكل شاب إسرائيلي، صحيح البنية والنفس، أن يخدم في الجيش الإسرائيلي الفترة نفسها وفي شروط متماثلة. ويقع هذا الواجب على شبان "الييشفاه" [المدرسة الدينية]، لكن شاب الييشفاه الذي يقرر الجيش الإسرائيلي عدم تجنيده، لاعتبارات مهنية، سيكون في إمكانه الخروج إلى العمل كي لا يظل أسير الييشفاه.

[.....]

الجهاز القضائي

ينظر شينوي إلى المحاكم على أنها الدعامة الرئيسية للديمقراطية الإسرائيلية. وهي ليست حصينة ضد النقد، لكن يجب الدفاع عنها في وجه مكائد عناصر معادية للديمقراطية [....] ويجب حرمان المحاكم الحاخامية من الصلاحيات الزائدة، ونقلها إلى المحاكم المدنية.

القوانين الأساسية

يطالب شينوي باستمرار سن القوانين الأساسية من أجل بلورة دستور لإسرائيل. ويجب، في المقام الأول، سن قانون أساسي للتشريع من أجل تحديد الإطار القضائي لسن القوانين الأساسية. ويجب، من ثم، سن قانون أساسي لحرية الدين من أجل إرساء المساواة بين مختلف تيارات اليهودية، ومن أجل تحرير المواطن من اعتبارية المؤسسة الدينية. ويجب، في إطار القانون الأساسي لحرية الدين، ضمان إنفاذ الزواج المدني.

[.....]

توزيع الموارد

يطالب شينوي بتوزيع جديد لموارد الدولة. يجب تخصيص المليارات، الموجهة إلى أغراض دينية، لحاجات ضرورية أكثر: الأقل لأغراض دينية، والمزيد لحاجات

اجتماعية؛ الأقل لأغراض دينية، والمزيد للصحة؛ الأقل لأغراض دينية، والمزيد للتعليم والعلوم؛ الأقل لأغراض دينية، والمزيد للثقافة والفن.

العالم اليهودي

يرى شينوي أهمية كبيرة لوجود علاقة وثيقة بيهود العالم [...] إن الضرر الذي تنزله المؤسسة الأورثوذكسية في إسرائيل بالتيارين الإصلاحية والمحافظة يبعد عن إسرائيل معظم جمهور يهود المنفى، ويتسبب بتجزئة الشعب اليهودي. ■ [.....]

النقاط الأساسية في

برنامج قائمة "الاتحاد القومي"*

[مقتطفات]

[.....]

الأمن والتسوية السياسية

يرفع "الاتحاد القومي" لواء رفض قيام كيان سياسي إضافي بين البحر ونهر الأردن. وتوجه منذ الآن فصاعداً جميع الأموال التي حولت إلى السلطة الفلسطينية نحو التعويض عن الأضرار التي لحقت بدولة إسرائيل في فترة الإرهاب. يسعى "الاتحاد القومي" لسلام حقيقي قائم على أساس اتفاق بين الأطراف. وفي إطار الاتفاق، يجب حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون منذ 55 عاماً في مخيمات اللاجئين. والحل المقترح هو ترانسفير (تبادل سكان) بالاتفاق، وإسكان اللاجئين في دول عربية، مكان اليهود الذين هاجروا إلى البلد من هذه الدول.

السياسة الخارجية

إن الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية هي: الحفاظ على سيادة إسرائيل ضمن حدودها الحالية وتحقيق السلام وفق مبدأ "السلام في مقابل السلام"؛ تعميق العلاقة والتعاون مع الجوالي اليهودية في المنافي؛ توسيع دائرة الدول التي تدعم إسرائيل، وعلى رأسها الولايات المتحدة والدول الأوروبية، من دون التنازل عن مصالح إسرائيل الحالية.

[.....]

القدس

(* النص مترجم عن العبرية من موقع القائمة في الإنترنت: www.leumi.org.il/ikar.html

القدس هي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي في دولة إسرائيل. وعليه فإن "الاتحاد القومي" يؤيد ما يلي: تواصل الاستيطان في جميع أجزاء القدس، من أجل ضمان وحدة المدينة؛ نقل جميع وزارات الحكومة والمؤسسات والمنظمات العامة إلى القدس؛ ضمان الوصول الحر لكل يهودي إلى الأماكن المقدسة، وزيارة جبل الهيكل [الحرم الشريف] للصلاة؛ إيقاف البناء غير الشرعي لعرب يهودا والسامرة في القدس الشرقية، وفي المستوطنات التابعة للقدس.

الاستيطان (النقب،

يهودا والسامرة وغزة،

الجليل، هضبة الجولان،

بلدات التطوير)

إن الاستيطان هو التجسيد لتحقيق الصهيونية، وهو يضمن سيطرتنا على الأرض، ويساهم في نشر السكان، ويحقق الثورة الاجتماعية للشعب اليهودي، المرتبط بالوطن والمتحول إلى منتج وعامل.

يرى "الاتحاد القومي" أهمية أمنية واقتصادية واجتماعية لاستيطان البلد، وسيطالب بتأليف لجنة وزارية للاستيطان، تتولى إقامة مستوطنات وتوسيعها في أنحاء البلد غير المستوطنة. ويجب أن يتواصل مشروع الاستيطان والتطوير في النقب، وفي يهودا والسامرة وغزة، وفي الجولان، وفي الجليل، وفي بلدات التطوير.

[.....]

الدين والدولة

دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي. والاعتراف بهذا الحق في برنامج كل حزب شرط لمشاركته في الانتخابات. ويجب التأكد من الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة بالاستناد إلى قيم تراث إسرائيل من خلال تعميق دراسات التراث وتاريخ الشعب اليهودي. وفي الوقت نفسه، يصر "الاتحاد القومي" على فصل الدين عن السياسة، وعلى ألا يكون لأي حزب وصاية سياسية على قيم الدين وقوانينه. وسيصر "الاتحاد القومي" على أن يُنفذ أي تشريع بشأن موضوعات دينية من دون أن يفرض من قبل قطاع واحد على آخر، وإنما من خلال أوسع اتفاق ممكن.

يرى "الاتحاد القومي" في الخدمة في الجيش الإسرائيلي ضرورة حيوية، ويؤمن بأن دراسات التوراة ضرورية للحفاظ على تراث شعب إسرائيل. ولذلك، يجب تشجيع أطر تدمج بين الخدمة الأمنية ودراسات التوراة، مثل يشيفوت هسدير و"الناحل" الحريدي، ومعارضة التوزيع غير المتساوي لعبء واجب الخدمة العسكرية بين مواطني

الدولة.

[.....]

الاقتصاد

يجب أن تقوم السياسة الاقتصادية على أساس تقليص دراماتيكي للجهاز الحكومي والعام، وعلى تشجيع الأعمال التي تقوم بها الأطراف الخاصة، وعلى تسريع خصخصة الشركات والهيئات الحكومية.

■ [.....]

برنامج الحزب الديني القومي (المفدال)*

[مقتطفات]

[.....]

الفصل 3: السلام والأمن

أ - تكامل التوراة والشعب والأرض:

[.....]

ب - السلام:

يرى المفدال في السلام الحقيقي القائم على أساس أمن ثابت غاية للشعب اليهودي كله، وتحقيقاً لوعد التوراة [.....].

يؤيد المفدال مفاوضات مباشرة بشأن السلام مع دول عربية والسلطة الفلسطينية على قاعدة الأسس التالية:

1 - ضمان أمن كامل وثابت للأشخاص وللدولة، وكفاح لا هوادة فيه من أجل القضاء على الإرهاب داخل الدولة وعلى حدودها.

2 - [في المنطقة] بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط تكون دولة إسرائيل فقط، ولن يكون فيها دولة فلسطينية.

3 - القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لشعب إسرائيل ولدولة إسرائيل فقط، ولن تقسم.

4 - الاستيطان اليهودي في أنحاء أرض إسرائيل أساس لسيطرتنا على كل أجزاء أرض إسرائيل الواقعة تحت سيطرتنا، ولأمن الدولة. ويجب، بالتالي، تعزيزه وضمّان الأتخلى أية مستوطنة يهودية في إطار أي اتفاق سياسي، وأن يبقى الاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة وغزة تحت سيادة إسرائيل. وستواصل الحكومة سياسة تعزيز الاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة وغزة، وتطويره وتوسيعه.

5 - هضبة الجولان هي، وفقاً لقانون هضبة الجولان، جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وستبقى تحت سيادتها في عهد السلام أيضاً.

6 - سيعمل المفدال على الصون الصارم لكرامة عرب يهودا والسامرة وغزة وتراثهم وثقافتهم، بحسب مبادئ الأخلاق والعدالة اليهودية [.....].

7 - ستعارض دولة إسرائيل "حق العودة" للسكان العرب إلى أنحاء دولة إسرائيل.

(* النص مترجم عن العبرية من موقع الحزب في الإنترنت: www.mafdal.org.il/ntext.asp?psn=11

8 - سيشتمل كل اتفاق بين دولة إسرائيل والدول العربية على إعادة أسرانا ومفقودينا إلى بيوتهم.

ج - العملية السياسية. إبطال اتفاق أوسلو:

نظراً إلى حرب الإرهاب الدامي، الذي بدأتها السلطة الفلسطينية عشية رأس السنة العبرية 2001، يرى المفدال أن اتفاق أوسلو باطل في الواقع. وسيعمل المفدال على إبطاله عملياً أيضاً من خلال قرار رسمي تتخذه إسرائيل. [.....]

الفصل 5: الاقتصاد

سيقوم المفدال مجلساً اقتصادياً استشارياً يقدم المشورة إلى ممثلي الحزب في الكنيست والحكومة بشأن كل ما يتصل بمجالات الاقتصاد والمال والصناعة والتجارة. [.....]

الفصل 6: الاستيطان في

أرض إسرائيل

[.....]

ب - الاستيطان في يهودا والسامرة وغزة:

خلال فترة الولاية المقبلة للحكومة والكنيست، يجب زيادة عدد السكان اليهود في يهودا والسامرة وغزة زيادة ملحوظة، على أساس خطة متبلورة. سيطالب المفدال بمواصلة إقامة مستوطنات جديدة على أراضي الدولة في جميع المناطق التي لا يزال الاستيطان فيها شحيحاً. لن يساعد المفدال في تجميد الاستيطان تحت ضغوط سياسية، في أي مرحلة كانت.

ج - الاستيطان في الجليل وهضبة الجولان:

يرى المفدال في قيام أكثرية يهودية مطلقة في الجليل وهضبة الجولان هدفاً من أهم الأهداف، وسيعمل للحصول على موارد رسمية ذات شأن من أجل تحقيق هذا الهدف.

سيعمل المفدال على تطوير بنية تحتية ومصادر عمالة متنوعة تمكّن من استيعاب واسع لمستوطنين في هذه المناطق.

سيعمل المفدال على إقامة بنية تحتية متطورة للطرق تمكّن من تقليص المسافة بين الجليل ووسط البلد، والوصول بينهما بشكل أسرع.

■ [.....]

برنامج قائمة ميرتس*

[مقتطفات]

مدخل

إن الهيئات التي تؤلف كتلة ميرتس - حزب ميرتس وحركة شاحر والخيار الديمقراطي - تلتزم تأسيس الحزب الاشتراكي - الديمقراطي، مباشرة بعد الانتخابات، بالاشتراك مع هيئات أخرى (مثل حزب الإصلاح برئاسة توفيق الخطيب، وغيره من الهيئات). وسيمثل الحزب الاشتراكي - الديمقراطي تحالفاً للكتلة التي تؤمن بتساوي قيمة الإنسان، وبالسلام والعدالة الاجتماعية في إسرائيل، وسيطمح إلى التحول إلى الحزب الأكبر في إسرائيل عند انضمام مزيد من الهيئات ذات القاسم المشترك.

[.....]

التسوية مع الشعب الفلسطيني

[.....]

تقترح ميرتس، في حال تعذر تجديد المفاوضات مع الفلسطينيين في الظروف الحالية، أن يقام في الضفة والقطاع نظام انتداب دولي، على غرار الأنظمة التي أقيمت في الأعوام الأخيرة في البوسنة وكوسوفو ومقدونيا وتيمور الشرقية [.....].

[.....]

تقترح ميرتس أن يطرح على طاولة المفاوضات، عند مشاركة فترة الانتداب على الانتهاء، "اتفاق رزمة"، يكون الأساس الواحد والوحيد لاتفاق دائم إسرائيلي - فلسطيني [.....].

[.....]

وفيما يلي الالتزامات الأساسية التي يتضمنها اتفاق الرزمة هذا:

أساسيات الشق الإسرائيلي:

1 - الانسحاب إلى حدود 1967 مع تعديلات طفيفة متبادلة ومتفق عليها، وتأخذ هذه التعديلات في الاعتبار المصالح الحيوية للطرفين، والأوضاع القاهرة الإسرائيلية والفلسطينية التي نشأت بمرور الزمن.

(*) النص مترجم عن العبرية من موقع القائمة في الإنترنت: www.meretz.org.il

2 - إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.

3 - تفكيك المستوطنات.

4 - تقسيم القدس إلى عاصمتين وفقاً للمبدأ: "يُعطى لليهود ما هو لليهود، وللفلسطينيين ما هو لهم."

أساسيات الشق الفلسطيني:

1 - إيقاف الإرهاب.

2 - تنازل مُعلن ومطلق عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى النطاق السيادي لدولة إسرائيل. ويمكن للفلسطينيين أن يمارسوا حق العودة في نطاق دولتهم.

3 - اعتراف مُعلن ونهائي، فلسطيني وعربي عام، بحق إسرائيل في وجود سيادي وآمن بصفتها دولة للشعب اليهودي.

في الفترة الانتقالية وحتى استتباب الهدوء، تدعم ميرتس التعجيل في بناء جدار فصل كامل [...].

كما تطالب ميرتس بتفكيك فوري للمستوطنات الواقعة خارج الجدار، ولجميع المواقع الاستيطانية غير القانونية. وتخلّي جميع المستوطنات في قطاع غزة، وكذلك الاستيطان اليهودي في الخليل، الذي هو بؤرة دائمة وخطرة للاضطراب الشديد.

وإذا لم تثمر الجهود، على الرغم من ذلك كله - بسبب تسيّب فلسطيني أو لامبالاة دولية - تعود ميرتس فتعبّر عن رأيها لمصلحة خطوات أحادية تقوم إسرائيل بها للانفصال عن الفلسطينيين، ولإنهاء المتدرج للاحتلال، الذي هو عدو إسرائيل الأول. وسيكون نظام الانتداب الدولي هو الذي يملأ الفراغ الناجم عن انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية.

السلام مع سورية

[....] في إطار سلام كامل مع سورية، مدعوم بترتيبات أمنية صارمة، ويضمن تزويد إسرائيل بالمياه، ينبغي لإسرائيل الموافقة على الانسحاب إلى الحدود التي تحدت سنة 1967، مع المحافظة على حقها في الوصول إلى كامل "محيط بحيرة طبرية" [...].

■ [.....].

برنامج حزب إسرائيل بعلياه*

[مقتطفات]

(*) النص مترجم عن العبرية من موقع الحزب في الإنترنت: www.aliya.org.il

[.....]

السلام والأمن والديمقراطية – علاقة لا تنفصم

[.....]

إن الطريق الواقعية الوحيدة، التي يرفع [حزب] إسرائيل بعلياه لواءها منذ تأسيسه، تشتمل على:

- تأهيل قدرة الردع الإسرائيلية، كطريق وحيد للحيلولة دون حرب إقليمية شاملة. ويتضمن هذا الطريق الاعتماد على القوة الذاتية، والرفض المطلق للخضوع لأي ضغط أو لمكافأة العدوان، ورفض إجراء مفاوضات مع أطراف تمارس الإرهاب.
- إقامة هيئة تنسيق خارجية برئاسة الولايات المتحدة، تكون مسؤولة عن إقامة إدارة ذاتية فلسطينية. ويكون لدولة إسرائيل حق النقض (الفيتو) بالنسبة إلى المرشحين، المشبوهين بأية علاقة بالإرهاب ضد إسرائيل.
- يقام جهاز إداري يكون مسؤولاً عن إدارة الحياة اليومية، بما فيها الاقتصاد وأعمال الشرطة والتعليم والإسكان والدين والثقافة، وما إلى ذلك.
- يكون العاملون في الجهاز الإداري فلسطينيين لم ينخرطوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في نشاط إرهابي من أي نوع.
- يعمل هذا الجهاز لفترة ثلاثة أعوام على الأقل، يتم خلالها بلورة شروط ديمقراطية تمكّن الأطراف من الدخول في مفاوضات من أجل اتفاق دائم.
- في نهاية الأعوام الثلاثة، تجرى في هذه المناطق انتخابات ديمقراطية تشرف عليها هيئة التنسيق بهدف ضمان نزاهتها.
- خلال هذه الأعوام الثلاثة، تواصل إسرائيل مسؤوليتها عن الأمن، وعن حرية الحركة والعبور، في كل المنطقة الواقعة إلى الغرب من نهر الأردن حتى البحر.
- تضع هيئة التنسيق، بالتعاون مع الجهاز الإداري، خططاً تعليمية لجميع مراحل الدراسة، تربّي على السلام لا على الإرهاب، وتلغي جميع الخطط التعليمية التي تشجع على الإرهاب وتمتدحه.
- تحدّد حرية التنظيم السياسي والاجتماعي والديني، التي لا تقوم على أساس الإرهاب، كطريق لبناء جهاز سياسي ديمقراطي يمكنه أن يخوض الانتخابات، ويأخذ على عاتقه المسؤولية عن الاستمرار في إدارة حياة السكان.
- تُضمن حرية التعبير وحرية الصحافة والإعلام، ويكون القيد الوحيد المفروض عليها هو عدم الدعم المباشر أو غير المباشر لنهج الإرهاب.

● تعمل هيئة التنسيق، فور إقامة الجهاز الإداري وبالتنسيق معه، على تفكيك جميع مخيمات اللاجئين الموجودة في المناطق الفلسطينية، وإيجاد حياة ملائمة لمن يتم إجلاؤهم عن مخيمات اللاجئين.

● تؤسس هيئة التنسيق صندوقاً دولياً من أجل إقامة مناطق صناعية ومشاريع اقتصادية ومشاريع لإقامة بنى تحتية وشركات أبحاث وتطوير، في المناطق التي يديرها الجهاز الإداري الفلسطيني. ويوقف منح الدعم المالي للهيئات المؤيدة للإرهاب.

● في نهاية فترة الأعوام الثلاثة، ومع انتهاء معركة الانتخابات الديمقراطية، تدخل دولة إسرائيل ومندوبو الفلسطينيين المنتخبون في مفاوضات بشأن اتفاق على سلام دائم.

الحكم وسلطة القانون والمسؤولية إزاء المواطن

إن المهمة التي تواجه اليوم الشعب العائد إلى صهيون لم تعد "بناء الدولة" وإنما تنشئة أمة ديمقراطية وعصرية. ولذلك نحن بحاجة إلى إجماع قومي واسع بشأن قيم أساسية معينة، وإلى تعزيز ذي شأن للمؤسسات الأساسية للديمقراطية. والهدف هو بناء نظام يشعر فيه المواطنون من أصول متعددة، القدامى واللاجئون، المتدينون والعلمانيون، بأنهم أجزاء متساوية ومتكاملة، نظام يمكن من قيام مجتمع متحرر من الفساد والتمييز، ويشجع على مشاركة من المواطنين نشيطة وصادقة.

واليوم يعاني جهاز السلطة في البلد أزمة تعود جذورها إلى أيام إقامة الدولة. فقد أقام الآباء المؤسسون الاشتراكيون إطاراً سياسياً مكن حزباً مهيمناً واحداً من سيطرة بلا قيود تقريباً في الكنيست والحكومة والاقتصاد - من خلال نشوء اقتصاد رسمي - هستدروتي.

[.....]

ويدعي يسرائيل بعلياه أن الوقت حان للانتقال إلى نظام آخر، يشتمل على فصل واضح بين السلطات، وتوازنات وكوابح متبادلة [.....].

[.....]

إن حقوق المواطن تقف على قدمين: قدم الحرية، وقدم المساواة.

الحرية: التحرر من الإكراه الديني أو الثقافي أو السياسي؛ رفض فكرة "فرن الصهر"؛ حرية اختيار طريقة الحياة؛ صورة التعليم؛ أسلوب العبادة. إن صهيونية يسرائيل بعلياه بنيت على إدراك ثراء التعدد.

المساواة: حصول المواطنين كلهم على خدمات من النوعية نفسها، وعلى فرص متكافئة، وحماية متساوية، وقضاء عادل متساو.

■ [.....]

**أعضاء الكنيست السادس عشر،
شباط/فبراير 2003.***

رؤوفين ريفلين، رئيس الكنيست

الليكود (38)

- 1 - أريئيل شارون
- 2 - بنيامين نتنياهو
- 3 - تساحي هَنَغْبِي
- 4 - سيلفان شالوم
- 5 - دان نافيه
- 6 - ليمور ليفنات
- 7 - يسرائيل كاتس
- 8 - جدعون عِزْرَا
- 9 - ناعومي بلومنتال
- 10 - عوزي لنداو
- 11 - غيلا غمليئيل
- 12 - يوفال شتاينتس
- 13 - تسيبي ليفني
- 14 - ميخائيل إيتان
- 15 - مئير شيطريت
- 16 - دافيد ليفي
- 17 - روحاما أفراهام
- 18 - غدعون ساعر
- 19 - دانييل بن - لولو
- 20 - ميخائيل رتسون
- 21 - مجلي وهبة
- 22 - يعقوف إدري

(*) النص مترجم عن العبرية من موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية في الإنترنت:
www.mfa.gov.il/mfa/go.asp?MFAH00jq0

- 23 - إيهود يتوم
 24 - إيلي أفاللو
 25 - موشيه كحلون
 26 - عومري شارون
 27 - ميخائيل غورلوفسكي
 28 - عينبال غفرئيلي
 29 - جلعاد إردان
 30 - روني بار - أون
 31 - يحيئيل حزان
 32 - إيهود أولمرت
 33 - ليئه نس
 34 - زئيف بويم
 35 - أفراهام هيرشسون
 36 - رؤوفين ريفلين
 37 - حاييم كاتس
 38 - أيوب القرا
- حزب العمل - ميماد (19)**
- 1 - عمرام متسناع
 2 - بنيامين بن - إيعيزر
 3 - شمعون بيرس
 4 - متان فيلنאי
 5 - أفراهام بورغ
 6 - داليا إيتسيك
 7 - عوفير بنحاس - باز
 8 - إفرايم سنيه
 9 - ياعيل تمير
 10 - ميخائيل ملكيئور
 11 - يتسحاق هيرتسوغ
 12 - حاييم رامون

- 13 - داني يتوم
- 14 - إيتان كابيل
- 15 - أفراهام شوحط
- 16 - كولايت أفيتال
- 17 - شالوم سمحون
- 18 - أوريت نوکید
- 19 - إيلي بن - مناحم

شينوي (15)

- 1 - يوسف لبيد
- 2 - أفراهام بوراز
- 3 - يهوديت نؤوت
- 4 - جوزيف [يوسف يتسحاق] باريتسكي
- 5 - إيعيزر زندبيرغ
- 6 - فكتور بريلوفسكي
- 7 - إيلان شالفي
- 8 - ميلي بوليشوك - بلوخ
- 9 - ريشف حين
- 10 - روني بريسون
- 11 - إيهود راسابي
- 12 - إيتي ليفني
- 13 - إيلان ليبوفيتش
- 14 - حيمي دورون
- 15 - يغال ياسينوف

شاس (11)

- 1 - إيلي يشاي
- 2 - شلومو بنيزري
- 3 - نيسيم دهان
- 4 - أمنون كوهين
- 5 - يتسحاق كوهين

6 - دافيد أزولاي

7 - ميشولام نَهاري

8 - يتسحاق فاكنين

9 - يائير بيرتس

10 - نيسيم زئيف

11 - يعقوف مارغي

الاتحاد القومي (7)

1 - أفيغدور ليبرمان

2 - بنيامين إلون

3 - يوري شتاين

4 - تسفي هاندل

5 - ميخائيل نودلمان

6 - أوري يهودا أريئيل

7 - أرييه إلداد

ميرتس (6)

1 - يوسي سريد

2 - حايم أوران

3 - ران كوهين

4 - زهافا غال - أون

5 - رومان برونفمان

6 - أفشالوم فيلان

الحزب الديني القومي (6)

1 - إفرام إيتان

2 - زفولون أورليف

3 - شاؤول يهلوم

4 - يتسحاق ليفي

5 - غيلا فنكلشتاين

6 - نسان سلوميانسكي

يهودية التوراة والسبت* (5)

- 1 - يعقوف ليتسمان
- 2 - أفراهام رافيتس
- 3 - منير بوروش
- 4 - موشيه غفني
- 5 - يسرائيل إيخزر

عام إحاد (3)

- 1 - عمير بيرتس
- 2 - إيلانا كوهين
- 3 - دافيد تال

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة**(حداش) (3)**

- 1 - محمد بركة
- 2 - عصام مخول
- 3 - أحمد الطيبي

التجمع الوطني الديمقراطي (بلد) (3)

- 1 - عزمي بشارة
- 2 - جمال زحالقة
- 3 - وصال طه

القائمة العربية الموحدة (2)

- 1 - عبد المالك دهامشة
- 2 - طلب الصانع

يسرائيل بعلياه* (2)

- 1 - يولي - يوئيل إيدلشتاين
- 2 - مارينا سولودكين

(*) هكذا في الأصل. (المحرر)
 (*) قرر الاندماج في الليكود.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>